الأمم المتحدة

A/55/PV.55

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٥**
الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/55/409)

مشروع القرار (A/55/L.20)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/55/L.20.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.20 المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''. إن نص مشروع القرار أعده بصورة جماعية أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد البرلماني الدولي وآمل أن يعتمد بتوافق الآراء مثلما حدث في الأعوام الماضية، لا سيما في هذا المنعطف، حيث نسعى سعيا حثيثا من أجل أن يتشبع عملنا بهذا العنصر الذي يحظى بإقبال شديد، ألا وهو الإرادة السياسية، التي يبدو بوضوح أنها كائنة في البرلمانات.

يلقي التقرير الذي أعده الأمين العام (A/55/409) الضوء على تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، في شتى المجالات التي تهم المجتمع الدولي. وإلى جانب وصف الإجراءات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لدعم أعمال الأمم المتحدة واستكمالها، ''يعرض التقرير إمكانيات زيادة مساهمة البرلمانات الوطنية مساهمة أكبر، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، في عمل الأمم المتحدة، ونشر الوعي بمجالات هذا العمل وضمان المتابعة الضرورية''. وقد رد الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المشاعر بمثلها تماما. وتعهد الإعلان الختامي المعنون ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة'' الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بالتزام رؤساء البرلمانات ''بالتعاون الدولي المتمركز في أمم متحدة أكثر قوة''. كما يحدد إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبين البرلمانات الوطنية من خلال منظمتهم العالمية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وهي الاتحاد البرلماني الدولي، في شتى الميادين، بما في ذلك السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان وقضايا المساواة بين الجنسين. ولذلك نشاطر الأمين العام تماما الأمل في ''أن تتبلور العلاقة الوثيقة والمثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد والتي لا تتوقف عن النمو، في علاقة راسخة ورسمية بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة''.

ثمة شواغل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من الناحية الموضوعية مثل: النمو الاجتماعي المنصف، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. وهناك تشابه جوهري في النهج، والتقاء في الأنشطة، والأهم من ذلك، تطابق بين أهداف المنظمتين. ولذلك يحيط مشروع القرار علما مع التقدير، بعد أن ذكَّر في ديباجته بالقرار ١٢/٥٤ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبعد أن نظر في تقرير الأمين العام (A/55/409)، بالقرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي والأنشطة التي نفذها خلال العام الماضي دعما للأمم المتحدة. ويرحب مشروع القرار أيضا باعتماد الإعلان المعنون ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة'' في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية بالإجماع ويشير مع الارتياح إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي تضمن تصميم الدول الأعضاء على زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظمتها العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي. كما يشير إلى طبيعة الاتحاد البرلماني الدولي المتفردة كمنظمة مشتركة بين الدول. ويرحب مشروع القرار في الجزء المتعلق بالمنطوق بجهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى زيادة مساهمة البرلمانات في أعمال الأمم المتحدة وإلى تعزيز الدعم المقدم لها ويدعو إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين العالميتين بقدر أكبر. وتطلب الفقرة الثانية، في صيغتها الأصلية إلى الأمين العام أن يتحرى بروح من الشفافية الحقيقية والانفتاح التي تتسم بها جميع الديمقراطيات، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والاتحاد البرلماني الدولي، سبل إقامة علاقات جديدة ذات طابع رسمي بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة بحلول أيار/مايو العام القادم. ولكن سعيا لتحقيق توافق في الآراء بشأن النص، تقرر تغيير عبارة واحدة في الفقرة ٢، وهي عبارة ذات طابع رسمي واستبدالها بعبارة ''تعززت'' وفي الفقرة ٣ يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن مختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وفي الفقرة الأخيرة يقرر مشروع القرار أن تدرج الجمعية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''.

اختتم بالقول إنه نظرا لأن مشروع القرار الذي عرضته لتوي لا تترتب عليه آثار مالية في الميزانية البرنامجية، ونظرا لتصميم رؤساء الدول والحكومات المعرب عنه في قمة الألفية، وكذلك رغبة رؤساء البرلمانات الوطنية في تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، أود أن اقترح بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار أن يعتمد بتوافق الآراء.

وأود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، واسبانيا، واستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وباراغواي، والبرتغال، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا، وتايلند، وتوغو، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا،

وسنغافورة، والسودان، وسورينام، والسويد، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، وغابون، وغواتيمالا، وغيانا، وفترويلا، وفنلندا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وموريتانيا، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان، ويوغوسلافيا.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): وفد جمهورية بيلاروس يعرب عن شكره للممثل الدائم للهند لعرضه مشروع القرار المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''.

ونرحب أيضا بالأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ونشكره على تنسيق العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد.

تولي جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة للمسائل الخاصة بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وفي هذا السياق كان هذا العام الذي يوشك على الانتهاء مهما على نحو خاص. فقد شارك عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الأجهزة التشريعية الوطنية في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي سبق قمة الأمم المتحدة الألفية. وذلك الحدث الجدير بالملاحظة ساعد في إيجاد خلفية هامة للمناقشة المثمرة خلال قمة الألفية. وأكد المؤتمر والقمة معا للمجتمع الدولي مدى إجماع السلطات التشريعية والتنفيذية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على معظم الجوانب الهامة في جدول الأعمال الدولي. وإن رئيسي مجلسي الجمعية الوطنية في جمهورية بيلاروس، اللذين شاركا في المؤتمر، أسهما في العملية بتكوين هذا الإجماع. وقد طلبت مني الجمعية الوطنية أن أؤكد لأعضاء الجمعية العامة أن أعضاء البرلمان في جمهورية بيلاروس على استعداد لمواصلة عملهم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ القرارات الختامية لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية ولقمة الألفية.

يوضح تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/55/409) أن ميادين التفاعل بين الهيئتين الهامتين تزداد اتساعا. وأصبح الاتحاد البرلماني الدولي شريكا أكثر نشاطا للأمم المتحدة في جميع أنشطتها ومشروعاتها وينفذ الكثير من مبادرات الأمم المتحدة على مستوى البرلمانات الوطنية. ونرى أن هذا الجانب جانب هام من عمل الاتحاد البرلماني الدولي. إن النهوض بمبادرات الأمم المتحدة على مستوى الهيئات التشريعية الوطنية يعني اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن توفر قدرا أكبر من الفعالية لهذا العمل. ونحن نرحب بوجود عناصر جديدة في قرار هذا العام تتصل بالمزيد من التحسين في التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة بالإضافة إلى اقتراح الأمين العام بشأن إضفاء الصفة الرسمية على العلاقة بين محفلين فريدين في نظام العلاقات الدولية.

ويتسم هذا العام بأهمية خاصة لزيادة تطوير العملية البرلمانية في بيلاروس. فقد أجريت أول انتخابات واسعة النطاق لمجلس النواب في الجمعية الوطنية في بيلاروس. وسبق الحملة الانتخابية عمل ضخم من جانب جميع المؤسسات السياسية في بيلاروس. ونتيجة لهذا العمل اعتمدت المدونة الانتخابية لجمهورية بيلاروس التي جمعت معظم تجارب الديمقراطيات البرلمانية المتقدمة في العالم.

وراقب الانتخابات حوالي ٢٠٠ مراقب دوليين مستقلين، يمثلون أكثر من ٢٠ بلدا من بلدان العالم. وأدت الجولتان الانتخابيتان إلى تشكيل هيئة قانونية جديدة من السلطة النيابية التي ستبدأ عملها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن المؤكد أن البرلمان الجديد في بيلاروس سيكون مشاركا نشيطا في جميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

وجمهورية بيلاروس مقتنعة بأن التفاعل والتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيخدمان

مصلحة الناس في دولنا. ونرى أن من المهم، ومن الضروري أيضا، أن نواصل العمل المكثف في هذا الميدان وسنبذل قصارى جهدنا لتشجيع تحقيق مزيد من التقدم.

السيد هننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الممثل الدائم للهند على عرضه الممتاز لمشروع القرار المعروض علينا.

وقع حدثان رئيسيان هنا في الجمعية العامة في هذا الخريف، أسهما مساهمة كبيرة في ضمان قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والبرلمانيين في السنوات القادمة. إنني أقصد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية وقمة الألفية. وعلينا جميعا أن نلبي الرسالة الواضحة التي أرسلها رؤساء البرلمانات في الاتحاد البرلماني الدولي عندما دعوا إلى مشاركة أكثر نشاطا من جانب البرلمانيين في التعاون الدولي. وإن تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/55/409) يبين أن هذا التعاون تعزز وتنوع في السنة الماضية.

تتكون البرلمانات الوطنية من رجال ونساء انتخبوا على وجه التحديد لتمثيل الناس. وللبرلمانات دور مشروع في جعل صوت الناس مسموعا في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي. ويمكنهم أن يضفوا بعدا برلمانيا على التعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك فإن التفاعل بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، يمكن أن يحقق المزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة أمام هذه المؤسسات وأن يعزز قدراتها على تنفيذ السياسات والبرامج التي يتفق عليها. وتحتاج الحكومات إلى دعم البرلمانات الوطنية حتى تصبح فعالة على الساحة الدولية.

لذلك، من المشجع أن يتعهد رؤساء البرلمانات بشكل حازم بالالتزام بالإسهام في التعاون الدولي في المستقبل. ونحن في حاجة إلى وضع آليات أفضل للحوار بين المستوى الجماهيري والمنظمات الدولية. إن المنظمات غير الحكومية تؤدي دورا في التعاون مع الأمم المتحدة. ولكن العالم يحتاج أساسا إلى أمم متحدة يشعر المواطنون بأنها تمثلهم تمثيلا حقيقيا في تنوعهم السياسي. ويجب أن يكون للأمم المتحدة بعد برلماني.

اختارت بلدان الشمال أن تضم برلمانيين يمثلون أحزابا مختلفة في وفودها إلى الجمعية العامة وفي المؤتمرات الخاصة. وأود أن أوصي بهذا كنموذج عام وكعنصر أساسي في بناء البعد البرلماني. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تستفيد من الاعتماد بشكل كبير على الخبرة السياسية لهؤلاء البرلمانيين فيما يتصل بالجمعية العامة والاجتماعات الأخرى.

في إعلان الألفية اعتزمت الدول الأعضاء مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظمتهم العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن نعطي الاتحاد البرلماني الدولي مركزا جديدا ذا طابع رسمي في الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية يتناسب مع عضوية الاتحاد الحالية وأنشطته. إن الأمم المتحدة لا يجدر أن تعتبر الاتحاد البرلماني الدولي منظمة غير حكومية.

وفي هذا السياق نقدر آراء الأمين العام التي ترد في الفقرة ٦٤ من تقريره. وبالتالي نؤيد تأييدا قويا مشروع القرار المعروض علينا، لا سيما الطلب إلى الأمين العام بأن يتحرى سبل إقامة علاقة جديدة ذات طابع رسمي وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة عندما تستأنف دورتها في أيار/مايو ٢٠٠١. ونظرا لأن النرويج شاركت في تقديم مشروع القرار فإنها تثق في أن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

السيد أودوفنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني سعادة خاصة حيث تشرفت برئاسة الجمعية العامة

في دورتها الثانية والخمسين، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم هذا المنصب الرسمي الرفيع. وأثق في أن الجمعية، تحت قيادتكم وادارتكم القديرة، ستتمكن من تحقيق نتائج هامة. ويتمنى لكم وفدي كل نجاح في هذا المسعى.

ومن دواعي اغتباطي بصفة خاصة أن أشارك في هذه المناقشة حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وإذ أصبحت أوكرانيا عضوا في الاتحاد، فإنها تشترك في تقديم مشروع القرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال لاعتقادها الراسخ بأن هاتين المنظمتين تضطلعان برسالة مشتركة تتمثل في جعل الرفاهية والسلام والديمقراطية المبادئ العالمية الواقعية للقرن القادم. ويعرب وفدي عن امتنانه للممثل الدائم للهند على عرضه مشروع القرار، الذي تقدمه أوكرانيا والذي آمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

لقد أظهر الاتحاد البرلماني الدولي بجلاء في اضطلاعه بولايته أنه يشارك الأمم المتحدة أهدافها السامية. ويساعد الاتحاد بشكل كبير على تكثيف الحوار فيما بين المجتمعات والأمم بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيساهم بذلك إسهاما كاملا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ولدينا اقتناع بأن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي عُقد مؤخرا في نيويورك بمناسبة انعقاد الجمعية الألفية، مثَّل مرحلة في تاريخ التعاون بين منظمتينا وأسهم إسهاما كبيرا في تشكيل الوعي بين أعضاء البرلمانات الوطنية المنتخبين بالتحديات العالمية التي تواجهها الأمم المتحدة في مطلع الألفية الثالثة. كما أنه أتاح الفرصة لنشر الفهم العام للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ولاكتساب دعم أقوى للمنظمة.

وليس من قبيل المبالغة أن أقول إن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد البرلماني الدولي حدث ذو مغزى خاص. فبعد انطلاق أوكرانيا على الطريق إلى التحول الديمقراطي الحقيقي لمجتمعها، اكتسبت الاتصالات المكثفة وتبادل الخبرات المتصل فيما بين البرلمانيين من جميع البلدان ضمن إطار الاتحاد البرلماني الدولي أهمية كبرى بالنسبة لنا. وقد تحقق الكثير في وقت قصير لكفالة أن تكتسب عملية الإصلاح الجارية في بلدي في المجالين السياسي والاقتصادي زخما وتصبح غير قابلة للانتكاس. فقد أصبح حكم القانون وسيادة الدستور المبدأين اللذين يسترشد بهما الواقع السياسي. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على نحو ديمقراطي. وتوطد السلام المدني والوفاق العام، الأمر الذي يعزز الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني.

وأسهم تكوين أغلبية ديمقراطية في البرلمان الأوكراني في شباط/فبراير الماضي إسهاما كبيرا في إيجاد جو من الاستقرار السياسي في البلد. فهيَّأ بذلك مناخا مواتيا لتعزيز فعالية عملية سن القوانين. وأصبح من الممكن بعد ذلك الشروع بسرعة في اعتماد القوانين، وهي عملية سبق أن تأجلت بشكل غير معقول مع أهميتها الحاسمة لتعزيز دولتنا المستقلة. وقد اعتُمدت بنجاح على وجه الخصوص المدونات الضريبية والمدنية والإدارية. وكان إصدار قانون الأراضي حدثا لا سبيل إلى المبالغة في تقديره أهميته. ويعمل الإصلاح الزراعي، الذي يستند إلى مبادئ الملكية الخاصة، على أن يصبح مزارعو أوكرانيا الكادحون الملاك الحقيقيين لأرضهم.

وسوف تسود حياة الناس في القرن المقبل مراعاة مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فبدونها تخلو المجتمعات من التحضر؛ وتفتقد السلام. كما أنها ستحفز على التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد تمكنت أوكرانيا بنجاح، خلال السنوات التي انقضت منذ استقلالها، من تفادي الصراعات العرقية والحفاظ على السلام والاستقلال الداخلي، وهي بلد متعدد الأعراق فيه ما يزيد على ١٣٠ أقلية عرقية. وقد تسنى هذا

بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة أوكرانيا وبرلمانها في الأخذ بسياسة تستند إلى الاحترام الكامل لحقوق الأقليات الوطنية من خلال تقديم الدعم لإصدار تشريعات وطنية تفصيلية متمشية مع الأعراف والمعايير الدولية في مجال حقوق الأقليات الوطنية. وقد لقي هذا الأمر إشادة رفيعة من مجلس أوروبا ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

واسمحوا لي بأن أشير أيضا إلى القرار الذي اتخذه رئيس أوكرانيا بالتقدم بترشيح وزير خارجية أوكرانيا السابق، السيد بوريس تاراسيوك، لمنصب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية. ونأمل أن يحظى ترشيحه بدعم ساحق خلال الانتخابات التي ستعقد قريبا، في الاجتماع الوزاري القادم لتلك المنظمة في فيينا.

ختاما تود أوكرانيا أن تؤكد من جديد ارتياحها لما تراه من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونأمل أن يزداد هذا التعاون تعزيزا في السنوات القادمة. ولن تألو أوكرانيا جهدا في المساهمة في تحقيق ذلك الهدف الهام.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا، وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قائم منذ أمد طويل. والواقع أن الاتحاد كان من أولى المنظمات التي حصلت على مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٤٧. وكما أشار سفير الهند في عرضه الممتاز لمشروع القرار المطروح علينا اليوم، اكتسبت تلك العلاقة المتميزة قوة جديدة في عام ١٩٩٦ عندما أُبرم اتفاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وقد أُدرج هذا البند لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا البند سنويا موضوعا للمناقشة العامة أثناء النظر في مشاريع القرارات ذات الصلة. ويبيِّن هذا الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على مشاريع القرارات، كما يدل عليها اعتمادها بتوافق الآراء في كل عام.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره للتطورات الأخيرة الرامية إلى إشراك برلماناتنا بشكل حتى أوثق من ذلك في أنشطة الأمم المتحدة. فقد أكد المجتمع الدولي مؤخرا من جديد، رسميا وعلى أرفع الأصعدة، رغبته في أن يرى تأكيدا أكثر وضوحا للدور الذي تؤديه البرلمانات في الحياة الدولية. وأعرب عن تلك الرغبة المسؤولون المنتخبون من قِبَل الشعوب أنفسهم خلال مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في مقر الأمم المتحدة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وتكررت تلك الرسالة ذاتها بقوة في إعلان الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ففي تلك المناسبة قرر رؤساء الدول أو الحكومات

> ”مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال المنظمة العالمية للبرلمانات، أي الاتحاد البرلماني الدولي، في شتى الميادين، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين“.
> (القرار ٥٥/٢ الفقرة ٣٠)

وبروح تلك الرسائل الموجهة من أعلى سلطات بلداننا يلتمس الاتحاد الأوروبي الاعتراف الكامل بإسهام الدبلوماسية البرلمانية في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

إن اعتماد رؤساء البرلمانات الوطنية بالإجماع لإعلان بعنوان ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في عشية الألفية الثالثة'' كان بالتأكيد أحد أعلى نقاط جمعية الألفية. فقد أكد الدور الدولي الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات الوطنية في التقريب بين الشعوب وبالتالي في إقامة عالم أكثر سلاما وأكثر ديمقراطية وأكثر رخاء. وهو يؤكد بالنسبة للمستقبل أن من الممكن ومن الضروري أن يسمع صوت البرلمانيين في المجاملة الدولية. وقد انضم الاتحاد الأوروبي إلى مقدمي مشروع القرار A/55/L.20 لاقتناعه بأنه سيتيح سماع أصوات البرلمانيين من جميع البلدان بمزيد من الوضوح.

وسوف تبدي الجمعية العامة بمطالبتها بإقامة علاقة جديدة ومعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، التزامها بفتح أبواب الأمم المتحدة أمام الشعوب ذاتها وأمام الرأي العام والمجتمع المدني الدولي. ويأتي هذا العرض بالانفتاح متمشيا مع آخر المبادرات التي اتخذها الأمين العام طوال جمعية الألفية. وإنني أغتنم هذه المناسبة للترحيب بتلك المبادرات باسم الاتحاد الأوروبي. ففي نهاية المطاف لا بد أن يتمخض هذا الجهد عن مسعى جماعي جسور وخصب الخيال يفسح المجال أمام أقدم المؤسسات السياسية الدولية لأن تحتل مكانها الصحيح في الأمم المتحدة.

السيد شلوتن (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لحدث هام حقا بالنسبة لي، رئيس ''مجموعة الاثني عشر وأكثر'' في الاتحاد البرلماني الدولي التي تضم ٤٣ بلدا عضوا وجمعيتين برلمانيتين، أن أخاطب الحضور هنا للتأكيد على أهمية التعاون الجديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وقد عولجت هذه القضية في الجمعية في السنوات الماضية. وأوضح ممثلو بلدان كثيرة أن البرلمانيين في كل أنحاء العالم وفي الاتحاد البرلماني الدولي لهم دور يضطلعون به أقوى من ذي قبل.

وأعرب كثير من رؤساء البرلمانات أو البرلمانيين الحاضرين في مؤتمر الألفية لرؤساء البرلمانات الوطنية، المعقود مؤخرا في نيويورك، عن سرورهم بوجه خاص للاستماع إلى الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، وإلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، السيد ثيو بن غوريراب عندما تكلما أمام ذلك المؤتمر. والأمين العام عندما قال إنه لا توجد مجموعة قادة أفضل في التعبير عن مصالح مواطنيها في عصر عالمي من رؤساء البرلمانات، الذين يمثلون شعوب العالم، إنما أكد بشدة على تزايد ثقل البرلمانات في عالم اليوم المعولم.

إن رأي الأمين العام بضرورة الإصغاء لصوت البرلمانات وبأنه إذا أريد للديمقراطية أن تزدهر على الصعيد العالمي فلا بد أن تسمو شعوب العالم على خلافاتها وأن تتحد تحقيقا للمصالح المشتركة للبشرية جمعاء، رأي يستحق كامل تأييدنا. وملاحظته بضرورة وجود رؤية برلمانية للعلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى تعني أن الأمم المتحدة بحاجة إلى بُعد برلماني وعنصر برلماني ودعم برلماني لكل جهودها. وذلك البُعد البرلماني يمكن أن يقدم، بل يجب أن يقدم، من المنظمة البرلمانية الدولية الوحيدة على الصعيد العالمي، وهي الاتحاد البرلماني الدولي الذي تأسس في عام ١٨٨٩.

ولقد أكد الخطاب الذي ألقاه رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة أمام مؤتمر رؤساء البرلمانات، أن على الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يلتمسا الآن سبلا جديدة للعمل سويا إلى ما هو أكثر من التعاون؛

فعليهما أن يجاهدا من أجل إقامة أواصر قوية من التفاعل المتبادل على أسس مشتركة.

ويعالج الجزء الرابع من الإعلان الذي اعتمده رؤساء البرلمانات بالإجماع وعنوانه ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في عشية الألفية الثالثة'' معالجة صريحة للبُعد البرلماني في التعاون الدولي فالمطلوب من كل برلمانات العالم ومنظمتهم، وهي الاتحاد البرلماني الدولي، أن توفر بُعدا برلمانيا للتعاون الدولي. وهذا النداء ينبغي ألا يُفهم على أنه تحد فقط لتنفيذ برنامج. بل يجب أن يذهب إلى أبعد من ذلك: فيجب أن يُفهم على أنه جهد متواصل للجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهذا يعني تزويد الأمم المتحدة بهيئة برلمانية محددة تتولى مهمة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ الديمقراطية وإقامة دول على أساس سيادة القانون على نطاق عالمي، وفي تنفيذ برامج أكثر جدوى.

وتوثيق التعاون والتفاعل بين الهيئتين الدوليتين، الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، أمر من الملاءمة والقدرة، من حيث تعزيز آليات الرقابة الديمقراطية وإضفاء الشرعية على الأمم المتحدة، أكثر من محاولة أي منهما تحقيق الهدف بمفردها. وإذا استطاع الاتحاد البرلماني الدولي، في ذلك السياق، أن يكون بمثابة البُعد البرلماني أو الذراع للأمم المتحدة، لاستندت القدرة التنفيذية للأمم المتحدة في عالم اليوم على أرض أكثر صلابة.

وفيما يتعلق باجتماع الجمعية العامة اليوم فإن ''مجموعة الاثني عشر وأكثر'' بالاتحاد البرلماني الدولي أجرت مناقشة مستفيضة حول مضمون مشروع القرار الذي سيُبت فيه الآن هنا. وأيد كل الأعضاء بشدة، الطلب إلى الأمين العام بأن يستكشف، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع الاتحاد البرلماني الدولي، سبلا لتوطيد علاقة جديدة ومعززة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة وأجهزتها الفرعية.

ونحن راغبون وعلى استعداد لتقديم إسهاماتنا فيما يتعلق بالشكل الذي ستكون عليه العلاقة. وإنني لمدرك أن الاتحاد لن يكون ''برلمانا للأمم المتحدة'' ورغم أنني أؤيد قيام جمعية برلمانية للأمم المتحدة، على شاكلة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، فإنني مدرك أن القيود السياسية والقانونية تعوق هذه الرؤية.

ومع هذا لا بد لنا أن نكون واضحين بشأن إمكانية تقبل الأمم المتحدة للبُعد أو العنصر البرلماني، وبشأن إمكانية تنفيذه. وأنا أتحاشى الكلام عن منظمتين عالميتين مستقلتين توجدان جنبا إلى جنب.

ولذا ينبغي أن نسعى إلى تقريب المسافة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بما يعني تنظيم مؤتمرات مشتركة، والجمع بين البرلمانيين وأعضاء الجمعية العامة وممثلي الأمم المتحدة معا في حوار دائم، من خلال اجتماعات ودورات في الأمم المتحدة لكي يستمر تبادل الآراء الضروري لتعزيز الديمقراطية وإقامة الدول على أساس سيادة القانون والقيم المشتركة في جميع أنحاء العالم.

لقد أوضحت التطورات الأخيرة بجلاء ضرورة تحسين مساهمة البرلمانات في مجال التعاون مع الأمم المتحدة وإمكانية تعزيزه. فكما قال الأمين العام، ينبغي أن يسمع صوت البرلمانيين في جميع أرجاء العالم. ويجب أن نقتنع بأن من الممكن أن نحقق الأهداف التي نسعى إليها بشكل أفضل إذا ما عمل الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة. والبلدان الـ ٤٣ الأعضاء في مجموعة الإثني عشر بلدا ونيف – الديمقراطيات التي تستند إلى سيادة القانون – تعرض خدماتها الحميدة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في عالم متزايد التعقيد.

وأدعو بأمانة كل الأعضاء الحاضرين إلى التصويت لصالح مشروع القرار. وسيمثل التصويت الإيجابي خطوة

أولى على طريق تعاون أعمق وأوثق يربط بين المنظمتين لإنشاء نظام واحد يعود بالفائدة على الشعوب.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن نظر الجمعية العامة السنوي في حالة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لتشهد على الأهمية الخاصة للغاية التي يوليها المجتمع الدولي للمنظمتين اللتين تتعاونان في مختلف مجالات الأنشطة داخل إطار متفق عليه من الشراكة التي تعود بالفائدة على كلا الجانبين.

وقبل أن أواصل الإدلاء ببياني، أود أن أشيد وأرحب بصديقي، الرئيس أودوفينكو، البرلماني الممثل لأوكرانيا، وأن أهنئه أولا وقبل كل شيء، على بيانه الملهم.

ويسعدني على وجه الخصوص أن أنوه بانعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في نفس مكان انعقاد جمعية الألفية، وذلك خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والاتحاد البرلماني الدولي، الذي أعرب للأمم المتحدة من خلال عقده هذا المؤتمر في مقر الأمم المتحدة عن عزم البرلمانات الوطنية على أن تدعم الآن بقوة التعاون الدولي، قد اضطلع بعمل تاريخي باتخاذه خطوة على طريق إقامة شراكة جديدة. وهذه الشراكة الجديدة – لأنها كذلك – تستهدف مجالات حساسة أساسية من مجالات العلاقات الدولية من قبيل السلم، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بحقوق الإنسان، والتضامن الإنساني في جميع أرجاء العالم.

وخلال مخاطبة السيد الشيخ عبد القادر سيسوكو، رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، لذلك المؤتمر التاريخي، قال بحق ما يلي:

”البرلمانيون هم الصوت الحقيقي للشعوب لأنهم ينبثقون من الشعوب ويعبرون أيضا عن إرادتهم المطلقة. ويمكن لبرلمان عالمي أن يسهم بشكل حاسم في تحقيق التوازن على هذا الكوكب وفي إرساء وطيد للسلم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأولوية الإنسان لفائدة الحكومات الممثلة في مجتمع الأمم“.

ويؤمن وفدي بضرورة أن تشكل هذه الأهداف أساسا قويا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وتتضمن الأهداف ذات الأولوية التي ينبغي أن تتطرق إليها اليوم الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ضرورة تعزيز تنمية البلدان الفقيرة، مع التعاون الدائم للمنظمتين لكفالة أن تصبح العولمة، التي باتت واقعا لا مفر منه، منصفة وقادرة على الاستجابة بالشكل اللازم لتطلعات ومصالح شعوبنا.

وخلال دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ المعقودة في برلين، ناقش المجلس البرلماني الدولي ضرورة إجراء استعراض للهياكل المالية الدولية، ودعا إلى اتخاذ مبادرات خاصة لمساعدة دول الجنوب مراعاة لشواغل الجزء الأكبر من الجنس البشري الذي لا يتمتع بفوائد العولمة.

وتقرير الأمين العام يسمح لنا أيضا بتقييم نطاق وتنوع التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وهكذا فقد واصل الاتحاد البرلماني الدولي خلال العام الماضي النظر في قضايا تتعلق بنزع السلاح، والسلم والأمن الدولي، والحوار بين الحضارات والثقافات، ومسألة الشرق الأوسط، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة، والديمقراطية، والحكم السليم، والمساواة بين الرجل والمرأة.

وفي مجال نزع السلاح والسلام، أحاطت بلادي علما بارتياح بتأكيد الاتحاد البرلماني الدولي من جديد، خلال مؤتمره المعقود في عمان في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠، تأييده للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح من خلال الطلب إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد تشجيع

كل البلدان على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. ورحب الاتحاد البرلماني الدولي خلال ذلك المؤتمر بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار فيما بين الحضارات كما قرر المساهمة في نجاح هذه المبادرة الجديرة بالثناء.

وفيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، أود أنا شخصيا، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أشهد على المشاركة الرائعة للاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع هانوي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي أكد الاتحاد خلاله من جديد على دعمه لعملية السلام من خلال إجراء حوار فيما بين الوفود البرلمانية للمنطقة الآسيوية. وفي روما في شباط/فبراير ١٩٩٩، أسهم الاتحاد البرلماني الدولي بشكل ملحوظ في المؤتمر الذي نظمته السلطة الفلسطينية، بدعم من اللجنة، للترويج لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠.

وهذه القائمة غير الشاملة لا تدلل على قوة التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فحسب، بل توضح أيضا تلاقي أنشطتهما والتوافق التام بين أغراض وأهداف المنظمتين.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه لكي يعمل عالمنا بأكبر قدر من السلاسة، فإنه يحتاج إلى حكومات وبرلمانات متحدة حول قيم ومُثل عليا مشتركة للعمل معا من أجل قضية واحدة – أولية الفرد البشري في الأهمية، وأولية القانون، والعدالة، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك هو المعنى الكامل للتعاون المفيد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وذلك أيضا هو السبب في أن وفدي يؤيد مشروع القرار الذي عرضه صديقي، سفير الهند، ببلاغة، ويأمل في أن يحصل على التأييد العام.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرف الوفد الإندونيسي أن يتكلم بشأن البند المعروض علينا من جدول الأعمال. وقبل أن أمضي في بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى الممثلين الأهمية التي نوليها لتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، الذي ينبغي، في رأينا، أن يكون قاعدة هامة في الألفية الجديدة. وهذا التعاون ضروري لوجود أمم متحدة فعالة، نابضة بالنشاط بعد إصلاحها، وسريعة الاستجابة لشواغل ومصالح الغالبية الساحقة من دولها الأعضاء، وهي البلدان النامية.

وقد كان مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، المعقود في نيويورك مقترنا بجمعية الأمم المتحدة للألفية، وشارك فيه ١٥٠ من رؤساء البرلمانات من ١٣٨ بلدا و ١ ٠٠٠ مندوب، حدثا هاما في زيادة مساهمة البرلمانات في العلاقات الدولية بوجه عام، ولترويج أهداف المنظمة بوجه خاص. وهو قد خدم أيضا الغرض المزدوج المتمثل في إحداث تفهم أكبر لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة من قِبل البرلمانيين، مع إتاحة الفرصة للأمم المتحدة لسماع وجهات نظر البرلمانيين بشأن المسائل الجوهرية التي تنظر فيها الدول الأعضاء. ومما يسرنا غاية السرور أن نلاحظ أن البرلمانيين الإندونيسيين، بقيادة رئيس البرلمان، السيد أكبر تانجونغ، شاركوا أيضا في المؤتمر وقدموا إسهامات كبيرة.

وكان عقد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع بعد المائة في جاكارتا الشهر الماضي معلما آخر هاما في جهود الاتحاد المتواصلة لتقديم إسهامات جوهرية في تعزيز التعاون الدولي. وباعتماده لسلسلة من القرارات بشأن قضايا تمثل شاغلا واهتماما عالميين، دعا إلى صون الديمقراطية الدستورية كشرط أساسي لازم لضمان حقوق الإنسان؛ ومشاركة جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، في العمليات الديمقراطية؛ وتجديد الالتزام بالحوار والمفاوضات في تسوية النزاعات والانقسامات

الداخلية؛ وتعزيز ثقافة تقوم على الديمقراطية، والحكم الرشيد والحقوق الديمقراطية للمواطنين.

وفي المجال الاقتصادي، دعا المؤتمر البلدان المتقدمة النمو والنامية معا إلى السعي إلى تحقيق تنمية ذات وجه إنساني والبدء في اتباع نهج جديدة للتنمية المستدامة في سياق العولمة بغية كفالة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية. ويود وفدنا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتناننا للوفود البرلمانية التي حضرت المؤتمر وجعلته ناجحا.

وإزاء هذه الحقائق التي لا سبيل إلى إنكارها أصبح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أمرا حتميا. وفي هذا السياق، مما يسرنا أن نلاحظ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/409 أن المنظمتين اتخذتا خلال السنة الماضية إجراءات تعزيزية متبادلة بشأن مختلف المسائل. وتم تحديد مجالات معينة في التقرير، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون لتعزيز السلم والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذه تشكل الأسس اللازمة لكفالة الأمن لجميع الدول؛ وتسوية النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية؛ وإنشاء نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي إلى القضاء على الجوع، والفقر، والأمية والمرض.

والتنمية بوصفها عملية مستمرة شرط أساسي لازم لتحقيق السلام. ويجب السعي إلى تحقيق الهدفين معا. ومن مسؤولية المجتمع الدولي الأساسية أن يتخذ إجراءات عاجلة وعازمة للتغلب على هذه البلايا التي ظلت البشرية تعاني منها منذ عهد قديم.

لقد أصبحت الديمقراطية حركة عالمية. وهناك اعتراف عالمي بأن نظام الحكم الديمقراطي يكفل حريات الشعب فضلا عن الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار، ويسعى إلى حلول دائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومواطنو هذه البلدان لديهم الفرصة الآن لأن يختاروا مصيرهم بأنفسهم. ولكنهم يحتاجون إلى وقت للنمو وبلوغ مرحلة النضج. وفي عصر يقوم على التكافل والعولمة ويتسم بالتعقيد والترقب، تتمثل التحديات التي تواجه هذه الدول في كيفية ترسيخ إنجازاتها الديمقراطية والإسراع بتقدمها الاجتماعي – الاقتصادي في نظام الدولة القومية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، سيكون دور الأمم المتحدة في مساعدة هذه الديمقراطيات الجديدة ذا أهمية كبيرة. ويتعين على المنظمة أن تواصل مناقشة الأفكار والنهج الجديدة فيما يتعلق بمستقبل تعزيز المُثل الديمقراطية العليا التي وضعتها هذه الدول، والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني.

ونحن في إندونيسيا، وقد تشربنا الرغبة في تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في السلم المشترك والازدهار المعمم، والعمل على إقامة تعاون دولي عادل ومنصف، نتعهد بتقديم إسهامنا، من خلال المشاركة النشطة في الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي معا، لجعل هذا العالم مكانا أفضل كي تتمكن الشعوب من العيش في وئام. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتنسيق مواقف هاتين المنظمتين البارزتين ولكنهما متميزتين بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن، والتنمية والقضاء على الفقر. وبهذه الطريقة يمكننا أن نجعل أنفسنا مسموعين كصوت واحد، مع الشجاعة والمثابرة اللازمة لإحداث تحول رئيسي في العلاقات بين الأمم.

وبهذه الروح انضمت إندونيسيا إلى الدول الأعضاء الأخرى للمشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق ”بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي“، بصيغته الواردة في الوثيقة A/55/L.20.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يشرف وفد بوركينا فاسو أن يأخذ الكلمة بخصوص البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''. ونود، في هذا الصدد، أن نذّكر بقرار الجمعية العامة ١٢/٥٤ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي يلاحظ مع الارتياح القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي دعما للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مختلف الميادين ذات الأهمية للحياة الدولية.

إن الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية لبرلمانات الدول ذات السيادة. وقد أنشئ الاتحاد في عام ١٨٨٩، ويمثل محفلا نموذجيا للحوار فيما بين البرلمانات على مستوى العالم. وتدعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية التمثيلية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الاتحاد يدعم الاتصالات والتنسيق وتبادل الخبرات فيما بين البرلمانات والبرلمانيين من جميع البلدان؛ ويناقش الاتحاد المسائل ذات الاهتمام الدولي ويعتمد الإعلانات بشأنها بغية حفز البرلمانات والبرلمانيين على اتخاذ التدابير اللازمة؛ ويسهم الاتحاد في زيادة الوعي بعمل المؤسسات التمثيلية، وتعزيز أساليب عملها وتطويرها.

ومع بزوغ فجر الألفية الثالثة، أصبحت الأمم المتحضرة كافة تدرك تماما أن الديمقراطية التمثيلية والحكم الرشيد ضروريان لتحقيق التنمية، وإقرار السلام وتحرر الشعوب. وقد أشاع هذا المبدأ تيارا قويا من إضفاء الديمقراطية في جميع القارات. ولا يمكن لأي دولة أن تتلافى هذه العملية، ومن يحاول مقاومتها إنما يرجئ فحسب النتيجة الحتمية التي تفرضها ديناميكيات الحضارة العالمية. ولذا، فإن المؤسسة البرلمانية تضطلع بدور متزايد الأهمية داخل المجتمعات، وكذلك فيما يتعلق بالمؤسسات الأخرى في الدول والجمهوريات وقد أصبحت المؤسسة البرلمانية هي الضامن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ورمزا للأمة ووحدتها، والصوت المعبر عن المصلحة العامة والوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، ترسخت الدبلوماسية البرلمانية، بما يسمح لبرلماناتنا المختلفة بالمناقشة والعمل بشكل أفضل من أجل تهيئة الظروف الديمقراطية التي تدعم تحقيق السلام الاجتماعي، والأمن، والتنمية والتعاون الدولي. والاتحاد البرلماني الدولي هو التعبير المؤسسي عن التعاون فيما بين البرلمانات. وبرغم هالة الوقار التي تحيط بالاتحاد البرلماني الدولي كمؤسسة، فإنه يمثل في نفس الوقت إحدى المؤسسات الإبداعية في الحياة الدولية.

وبوركينا فاسو لم تقاوم طبعا تيار التجديد الديمقراطي هذا، وبفضل المؤسسات الحالية للجمهورية الرابعة، فهي تتمتع بديمقراطية فتية نسبيا تستند إلى الدستور الذي اعتمد بالاستفتاء الذي أجري في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١. وبذلك تكون عمليتنا الديمقراطية قد دخلت عامها العاشر ومجلسها التشريعي الثاني.

وينظر برلمان بوركينا فاسو الفتي إلى الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره مصدرا للمعلومات، والتبادل والدعم. ويشارك برلماننا بانتظام في كافة اجتماعات الاتحاد، تدعيما لقدراته والاستفادة من خبراته. وبسبب هذه الالتزام، اختيرت بوركينا فاسو لاستضافة المؤتمر ١٠٦ للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سينعقد في واغادوغو في الفترة من ٩ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والمؤتمر هو الكيان التشريعي الأساسي للاتحاد، الذي يرسي باسمه التوجهات والمواقف العالمية، وكان المؤتمر الأخير لرؤساء البرلمانات الوطنية – الذي انعقد هنا في نيويورك في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مقدمة لجمعية الألفية – فشارك فيه نحو ١٥٠ من رؤساء البرلمانات وزهاء ١ ٠٠٠ مندوب؛ وقد اختيرت بوركينا فاسو مقررا عاما للمؤتمر. ويشهد ذلك

على الدور المتميز الذي يؤديه بلدي داخل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيزا لهذه المؤسسة وترسيخا للعملية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهو موضوع مناقشة اليوم، فإن بوركينا فاسو تؤيد بالكامل مشروع القرار المعروض على الجمعية، والذي تشارك بوركينا فاسو في تقديمه. والواضح أن وفدي يحرص حرصا شديدا على الحفاظ على هذا التعاون وتوسيع نطاقه. وتقرير الأمين العام المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''، والوارد في الوثيقة A/55/409، يحدد الآفاق الممكنة لهذا التعاون ونطاق مجالاته المحتملة. وفضلا عن ذلك، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قائم بالفعل. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة قرارا تعرب فيه عن رغبتها في تعزيز التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ووضع إطار جديد وملائم لهذا التعاون. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق لتحقيق هذا الغرض. ويعنى ذلك الاتفاق، الذي وقع في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مقر الأمم المتحدة بالعديد من الجوانب الهامة في الحياة الدولية، بما في ذلك، من جملة أمور، السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس.

وبعبارة عامة، فإن البرلمانات هي التي تنفذ القانون الدولي على المستوى المحلي. وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإن عملية التنفيذ هذه تشتمل على قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الأمم المتحدة، وغير ذلك من أشكال الالتزام الأخرى. لذا من الأهمية بمكان أن يكون هناك تعاون واسع النطاق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي – وإحدى المنظمتين هي المصدر الرئيسي للقانون الدولي، والأخرى هي المؤسسة التي يتم من خلالها اعتماد القانون الدولي واعتباره قانونا داخليا.

وتشهد كل هذه الاعتبارات بوضوح على الدور المفيد والذي لا غنى عنه، الذي تضطلع به البرلمانات ويضطلع به البرلمانيون في العلاقات الدولية. وبالنظر إلى هذا التفاعل وهذه العلاقة، لا بد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وفي رأينا، فإن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك تتمثل في مواصلة إضفاء الصبغة الرسمية على هذه العلاقة من خلال اتباع ما اتخذ بشأن منظمات أخرى عديدة ومنح الاتحاد البرلماني الدولي مركزا محددا.

وهذا هو ما تود بوركينا فاسو أن تراه. ولذلك، فإننا نطلب من الجمعية أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المعروض علينا، والذي عرضه صديقي السفير لينغ عرضا رائعا.

السيد بولكاشوا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسعد نيجيريا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي تنسقه الهند.

إننا نعلق أهمية كبرى على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، حيث أن بلدنا لم يعد إلى الحكم الديمقراطي إلا مؤخرا بعد سنوات عديدة من الدكتاتورية العسكرية. إنها حقيقة معروفة تماما أن الضحية الأولى لأي تغيير قسري للحكومة هي السلطة التشريعية، حيث يقوم مغتصبو السلطة بتسريح ممثلي الشعب المنتخبين عقب أي تغيير غير قانوني مثل هذا للحكومة.

وهكذا، تكون السلطة التشريعية لأية ديمقراطية ناشئة هي دائما الأقل مشاركة في عمليات الحكم، وبالتالي تكون لديها أضعف قدرة وذاكرة مؤسستين. لذلك، من الأهمية أن نتخذ تدابير على المستويات الوطنية ودون

الإقليمية والإقليمية وحتى العالمية لتعزيز ودمج أنشطة هذا الفرع الهام من فروع الحكم، والذي يشكل مع الفرعين التنفيذي والقضائي، القاعدة الثلاثية التي تقوم عليها الديمقراطيات التمثيلية الحديثة.

ومما يشجعنا أن نلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتم بشكل متزايد تعميق وتوسيع نطاقه ومضمونه، على الرغم من إدراجه الحديث نسبيا في جدول أعمالنا. ومما يشجعنا بصفة خاصة أن ندرك أن الاتحاد البرلماني الدولي ذاته قد قام بأنشطة عديدة داعمة للأمم المتحدة، ومن أبرزها أنشطة في مجالات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية ونوع الجنس، وهلم جرا.

إن نيجيريا حريصة على أن ترى زيادة في تنمية العلاقة المفيدة للطرفين بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولقد كانت برامج بناء المؤسسات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي نافعة لعدد من البلدان الأفريقية في الماضي. وفي الوقت الذي يتم فيه تعزيز الديمقراطية في القارة، نؤمن بأن هذه البرامج، وكذلك برامج أخرى مصممة بصفة خاصة للديمقراطيات الناشئة في أفريقيا، سيتم البدء بتنفيذها ضمن الإطار التعاوني بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

ويكون من التهور أن نرضى عن أنفسنا بشأن نجاح الديمقراطية في بلدان اعتنقت مؤخرا نظام الحكم هذا. وفي أغلب الأحيان، يمكن أن يساء فهم المناقشات القوية والآراء والأصوات البديلة التي هي أجزاء حتمية من العملية الديمقراطية فيعتقد أنها خلاف ونزاع، وهو ما يؤدي إلى الإحباط في نظام الحكم. وليس هناك مجال تزيد فيه احتمالات سوء الفهم هذا أكثر من مجال تشريع القوانين، وهو مجال له مسؤوليات محددة بوضوح بالنسبة لكلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية. لذلك من الأهمية أن يكون دور المسؤولين والموظفين في السلطتين منسجما، على كل من المستويين الحكومي والحزبي. ومن ثم، فإن تطوير برامج في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الأفريقية، بما فيها أعضاء أحزاب المعارضة، هو موضع كل ترحيب.

ويأمل الوفد النيجيري أن يستمر تعزيز برنامج التعاون وبناء المؤسسات هذا لمصلحة الشعوب الأفريقية التي لا تزال تنتظر تلبية رغباتهم وطموحاتهم المشروعة. ورغم أن السبب في ذلك قد يكون القيود على الموارد التي تواجهها البلدان الأفريقية الفردية، إلا أنه في حالات عديدة قد يكون أيضا بسبب غياب الحكومة التمثيلية أو، حتى إذا وجدت، بسبب سوء فهم الأدوار الخاصة بأفرع السلطة المختلفة.

وبينما نشيد بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بمساعدة الأمم المتحدة في إضافة بعد برلماني على عملها، نحث على إجراء تقييم صارم للمجالات ذات الأولوية، في ظل القيود المفروضة على الموارد. وفي هذا الصدد، ينبغي الاهتمام بالديمقراطية والتنمية، ولا سيما تشجيع الحكم السليم، والشفافية والمساءلة. ويتعين الاهتمام كذلك على سبيل المثال الأولوية بالتنمية الاقتصادية في الديمقراطيات الناشئة، بما في ذلك الاهتمام بإلغاء الدين والقضاء على الفقر والقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك أمراض أخرى قاتلة مثل الملاريا والسل. ويجب على البرلمانات الوطنية أيضا أن تساعد الأمم المتحدة في إعطاء الاهتمام والموافقة العاجلين كلما اقتضت الضرورة، لجميع التدابير الرامية إلى إدارة وتسوية الصراعات. والعمل التشريعي النشيط مطلوب على المستوى الوطني لمواجهة هذه التحديات ولترجمة الاتفاقات الدولية إلى قوانين ملائمة.

وأخيرا، أود الإشادة، باسم الوفد النيجيري، بكل المشاركين في بناء العلاقة متعددة الجوانب بين الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والاتحاد البرلماني الدولي. وحكومة نيجيريا وشعبها مستعدان لأداء دورهما في تحقيق أهداف هذه العلاقات.

السيد الدين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ترحب بنغلاديش بتقرير الأمين العام عن البند ٢٦ من جدول الأعمال ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''. إننا نقدر كثيرا دور الاتحاد البرلماني الدولي في اتخاذ قرارات وتنفيذ أنشطة تدعم أعمال الأمم المتحدة في مجال قضايا السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم ونوع الجنس.

لقد شاركت بنغلاديش، إلى جانب بلدان ديمقراطية عديدة أخرى، في مؤتمر الألفية لرؤساء البرلمانات الوطنية الذي عقد مؤخرا في نيويورك والذي اعتمد بتوافق الآراء ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في فجر الألفية الثالثة''.

ولهذا، نؤمن إيمانا راسخا بالمُثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وندعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى العمل معا للتصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي، وهي إرساء السلم والأمن الدوليين، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة وما يتبعها من تقدم اجتماعي. ونؤكد أيضا مبادئ الإعلان العالمي المعني بالديمقراطية الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي، ونتعهد بالعمل على إقامة ثقافة للديمقراطية.

وبوصفي عضوا في البرلمان الوطني، يمكنني أن أصرّح بحزم أن بنغلاديش ملتزمة بالديمقراطية وستبذل كل ما هو مطلوب لإعلاء شأن الديمقراطية والمبادئ الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أذكّر بفخر واحترام بما ضحى به الملايين من مواطني بلادي عام ١٩٧١ في سبيل إنشاء الحكم الديمقراطي. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس برلماننا الوطني في مؤتمر الألفية لرؤساء البرلمانات الوطنية، فقال ما يلي:

> ''قد نكون ممثلي أقل البلدان نموا، إلا أننا لا نمثل أقل الديمقراطيات نموا، ولهذا فنحن مستعدون، بل ونتوق إلى تأكيد استقلالنا الاقتصادي وتسخير مزايا العالم الذي يتسم بالعولمة''.

وترحب بنغلاديش بجهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى تشجيع الإجراءات البرلمانية التي تدعم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وما تبعهما. ونقدر كذلك الدور الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم مشاورات ثلاثية بين الحكومات، والبرلمانات، والمنظمات الدولية، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حول موضوع ''الديمقراطية من خلال الشراكة بين الرجل والمرأة''. والواقع أن مشاورات الاتحاد البرلماني الدولي تساعد البرلمانات الوطنية مساعدة كبرى في تشكيلها كهيئات تشريعية عصرية مجهزة بالمعلومات الجديدة.

وتطلب بنغلاديش إلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يشارك في السنة الدولية الحالية لثقافة السلام، وتسعى إلى الحصول على دعمه خلال العقد الدولي القادم لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. ونعتقد أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكنه أن يضطلع بدور رئيسي في إرساء السلام العالمي، وحقوق الإنسان، والحكم السديد، حيث يمكن لأعضاء الهيئات التشريعية في كل بلد في العالم أن يستخدموا العمليات التشريعية الخاصة بكل منهم في تحقيق كل هذه

الأهداف. وفيما يتعلق بمسألة السلام، أود أن أقتبس من كلام الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش ما يلي:

”هناك قيمة واحدة، ومَثل أعلى واحد، وحلم واحد مشترك بيننا كلنا، وهو السلام. ونحن نرعى السلام بكل جوارحنا. ونعتبر أن للسلام أهمية حاسمة في جميع أنحاء العالم. ونرى أن السلام حق أساسي من حقوق الإنسان. ونلتزم بتحقيق السلام، والمحافظة عليه، وتعزيزه، وتدعيمه بأي ثمن“.

وأخيرا، ترحب بنغلاديش برؤيا الأمين العام في التطلع إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وتؤمن إيمانا راسخا بأن هذا الرباط سيقدم شيئا عظيما لبني البشر في فجر هذه الألفية الجديدة. ولهذا أصبحنا من المشاركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي عرضه ممثل الهند. ونأمل، من خلال هذا المسعى، أن يسمع صوت الشعوب في كل أنحاء العالم على نحو أكثر تكرارا ووضوحا.

السيد فيرغسون (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني، بوصفي أحد مستشارين برلمانيين في الوفد الاسترالي لدى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أن أشارك في هذه المناقشة حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

تؤيد استراليا بقوة جهود الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والدول الأعضاء، لتدعيم الروابط بين المنظمتين. ونؤيد، بصفة خاصة، مشروع القرار الذي قدمه وفد الهند، والذي يطلب إلينا أن ننظر في السبل التي تمكن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من تطوير علاقة جديدة، ذات صفة رسمية، تبين الطبيعة الخاصة للاتحاد البرلماني الدولي، وما يمكن أن تسهم به كل من الهيئتين في أعمال الهيئة الأخرى.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يتكون من أعضاء البرلمانات والمجالس الوطنية في أكثر من ١٤٠ بلدا، بالإضافة إلى ٣٨ منظمة دولية تتمتع بمركز المراقب، يوفر محفلا فريدا للمناقشة وتبادل الآراء حول طائفة واسعة من المواضيع التي تمتد من السلم والأمن الدوليين إلى النهوض بحقوق الإنسان والبيئة.

ولدى الاتحاد البرلماني الدولي الإمكانية لأن يقدم إلى الأمم المتحدة والهيئات الأخرى عن طريق مؤتمراته وتقاريره، وجهات النظر المختلفة - أي وجهات نظر المشرّعين - من كل أنحاء المعمورة حول القضايا التي تؤثر على المجتمع الدولي. وكثيرا ما تكون وجهات النظر تلك متفقة مع آراء الحكومات القائمة، ولكنها تكون أيضا معبِّرة عن الاهتمامات والشواغل السياسية الأخرى، بما في ذلك اهتمامات وشواغل مختلف الجماعات في المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال، والنقابات العمالية. ونظرة المشرّع - شأنها شأن نظرة القطاع الخاص أو المجتمع المدني بشكل أعم - تكون ذات قيمة كبرى بالنسبة للمداولات وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي الدولي.

وترى استراليا أنه يوجد مجال لزيادة التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. وفي ظل وجود علاقة تتصف بطابع رسمي متزايد، قد يكون من الممكن للاتحاد البرلماني الدولي أن ينظم مؤتمراته وجداول أعماله بحيث يجعلها ترتبط بالمجالات التي تناقش في الأمم المتحدة، مثل أثر العولمة على العمالة ومعايير العمل، أو ربما فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونحن نلاحظ أن الاتحاد البرلماني الدولي لديه هيكل فعّال للجان يمكنه باقتدار أن يساعد مداولات الأمم المتحدة من خلال أبحاثه وتقاريره. وقد يكون هناك مجال لأن يقدم الاتحاد تقارير إلى لجان معنية من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة لزيادة النظر فيها.

ومن التحديات المستمرة التي تواجه الأمم المتحدة، بل ودولها الأعضاء، كيفية تعزيز دعم غايات وأهداف المنظومة الدولية فيما بين المشرّعين وواضعي القوانين على الصعيد الوطني. وبينما تعمل الحكومات والشعوب على معالجة الآثار القوية للعولمة الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا التحدي يزداد حدة بدلا من أن يخف وطأة.

وبنفس الطريقة التي يستطيع بها الاتحاد أن يقدم مدخلاته في مداولات الأمم المتحدة، فإن بإمكانه أيضا أن يقدم برنامجا لزيادة التفاهم البرلماني والدعم لعمل الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن الاتحاد يمكنه من خلال أعضائه أن يتصدى لبعض المفاهيم الخاطئة عن الأمم المتحدة التي تكون شائعة وإن كانت غير مترسخة في أحيان كثيرة، وأن يقوم كذلك بعملية تمحيص برلمانية فورية وبشكل أوثق لفوائد وواجبات المشاركة في منظومة الأمم المتحدة.

ويعتمد مستقبل الأمم المتحدة كثيرا على قدرتها على ضمان الالتزام المستمر للدول الأعضاء بمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تبدأ عملية التعزيز تلك بشكل جزئي في بناء شراكات أكثر فعالية مع المنظمات التي من قبيل الاتحاد البرلماني الدولي ودوله الأعضاء، من شأنها أن تساعد في إيجاد مجالات جديدة للتعاون.

السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أعبِّر عن تقدير وفدي للممثل الدائم للهند على عرضه مشروع القرار A/55/L.20. كما نرحب بتقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خلال السنة الماضية.

قبل أشهر قليلة وتحديدا خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ انعقد في هذه القاعة مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية بالاقتران مع الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، ''جمعية الأمم المتحدة للألفية''.

وجاء انعقاد هذا المؤتمر ليؤشر خطوة كبيرة على طريق التعاون بين الأمم المتحدة كهيئة دولية تعبِّر عن شواغل وتطلعات الدول، وبين الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعبِّر عن شواغل وتطلعات شعوب العالم، وليؤكد على أهمية العلاقة بين هاتين الهيئتين، وعلى ضرورة أن تأخذ الأمم المتحدة بالآراء والمقترحات والقرارات التي تصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تعبِّر عن رأي البرلمانات الممثلة للشعوب التي توّج اسمها في مقدمة الميثاق المشهورة ''نحن شعوب الأمم المتحدة''، سيما وأن الأمم المتحدة هي الآن أحوج ما تكون إلى رأي الشعوب بعد الخلل الكبير الحاصل في التوازن الدولي وسعي الولايات المتحدة للهيمنة على أجهزة اتخاذ القرار فيها تحقيقا لمصالحها الأنانية الخاصة. إن قيام الاتحاد البرلماني الدولي بجعل صوت الشعوب مسموعا في الأمم المتحدة إنما يضيف بُعدا ديمقراطيا إلى عملية اتخاذ القرارات الدولية وتعزيز سيادة القانون.

لقد أظهر الاتحاد البرلماني الدولي منذ إبرام اتفاق التعاون بينه وبين الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ اهتماما كبيرا بالشواغل الدولية وبالأنشطة التي تدعم الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، وبشكل خاص في ميادين حفظ السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان.

وأود هنا أن أنوّه بالمساهمة الهامة التي قدمها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في دورته المائة والرابعة المعقودة في

جاكرتا باعتماد القرار الخاص بالعقوبات الاقتصادية، الذي أكد الاهتمام المتزايد الذي يوليه الاتحاد للمشاكل التي تعاني منها الشعوب نتيجة قرارات فرض العقوبات التي يتخذها مجلس الأمن. ولقد جاءت المبادئ الواردة في هذا القرار لتقدم مبادئ إرشادية عن تطبيق العقوبات مطلوب من الأمم المتحدة أن تأخذها في الاعتبار، لأنها تمثِّل آراء ممثلي شعوب العالم.

وقرار الاتحاد البرلماني الأخير أكد على ضرورة تجنب فرض العقوبات الاقتصادية، وعندما تفرض يجب أن تحدد أهدافها بدقة وأن تكون هناك مدة محددة لها وأن يتم تجنب فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة لأنها تلحق معاناة لعدد كبير من السكان الأبرياء، وضرورة أن تتضمن العقوبات استثناءات إنسانية. وبشأن حالة العقوبات الشاملة المفروضة على العراق، فقد تضمَّن القرار، أي قرار الاتحاد البرلماني الدولي، فقرة واضحة، هي الفقرة ٤ من المنطوق والتي تقول ''ندعو مجلس الأمن إلى رفع العقوبات الشاملة، بما في ذلك العقوبات المفروضة على العراق، وأن تجرى إعادة تقييم لكل نظم العقوبات المفروضة حاليا في ضوء المبادئ المشار إليها أعلاه''. ولا شك أن هذه الدعوة تعكس رغبة شعوب العالم في وضع حد للآثار الكارثية التي تخلفها العقوبات الشاملة على البلدان المستهدفة، وتلقي على مجلس الأمن مسؤولية المعاناة التي تعيشها الشعوب التي تتعرض لمثل هذه العقوبات، ومطلوب من مجلس الأمن أن يستمع إلى نداء المنظمة التي تمثل شعوب العالم ويرفع العقوبات الشاملة المفروضة على العراق فورا إذا أراد المجلس أن يكون أمينا على التخويل الممنوح له بالعمل باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي في نفس الوقت لمتابعة تنفيذ قراره الخاص بالعقوبات وصولا إلى إجبار مجلس الأمن على التخلي عن استخدام العقوبات وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي وحرمان الشعوب من حقوقها الأساسية.

وفي الختام نؤكد مرة أخرى على ضرورة تطوير العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بحيث تأخذ شكلا أكثر عمقا يشمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة وبشكل خاص الجمعية العامة وهيئتها الفرعية وبما يعزز التعاون والشراكة بين المنظمتين، واستنادا إلى هذا الفهم فإن وفد العراق سيساهم في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.20.

السيد رودريغز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لا توجد مهمة أكثر إلحاحا ولا أكثر أهمية من مهمة إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية. فبدونها تصبح الجهود المبذولة لإرساء السلام وتحقيق التنمية والتعاون بلا جدوى. والأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن بلوغ هذا الهدف.

وقد كرر البرلمانيون في العالم بأسره التأكيد مؤخرا في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية التزامهم بالأمم المتحدة وبأهدافها ومبادئها. وأكد الإعلان الختامي للمؤتمر الحاجة إلى مشاركة البرلمانيين بشكل أكبر في العلاقات الدولية، ولا سيما في أعمال الأمم المتحدة.

وكان لهذا المؤتمر الذي عقد كجزء لا يتجزأ عن العملية التحضيرية لقمة وجمعية الألفية بمقتضى القرار ١٢/٥٤ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أهمية خاصة من حيث إبرازه لمدى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وضرورة تعزيز ذلك التعاون، ومن حيث إظهاره إمكانية إسهام البرلمانيين في العالم أجمع بقدر أكبر في أعمال الأمم المتحدة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات المقبلة.

ويرحب الوفد الكوبي بزيادة توثيق التعاون بين المنظمتين ويؤيدها ويرى أنه ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين في العالم أجمع أن يوسعوا مجال العلاقات بينهم بطريقة أكثر

إيجابية. وقد أسهم افتتاح مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٨ في تحقيق ذلك ويسَّره إلى حد كبير. ويعرب الأمين العام في تقريره (A/55/409) ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''، المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عن أمله في قيام تعاون أكبر وأوثق بين المنظمتين في المستقبل.

إلا أن الموقف الذي اتخذه البلد المضيف للأمم المتحدة حيال منح تأشيرات الدخول لبعض ممثلي البرلمانات الوطنية المشاركين في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، يعبر للأسف عن عدم الالتزام بتحقيق هذه الأهداف إلى حد خطير. فقد أُعيقت مشاركة كوبا بقرار تعسفي تمييزي من جانب سلطات البلد المضيف التي رفضت منح تأشيرة دخول للسيد ريكاردو ألاركون كويسادا رئيس الجمعية الوطنية لسلطة الشعب الكوبي، الأمر الذي لم يترك للاتحاد البرلماني الدولي بديلا سوى قبول الأمر الواقع المتمثل في انتهاك أحد مبادئه الأساسية.

إن سلطات الولايات المتحدة ملزمة باحترام التزاماتها كبلد مضيف لمقر الأمم المتحدة وبتوفير كل التسهيلات للأحداث التي تتعلق مباشرة به. ومما يؤسف له، أن سلطات البلد المضيف، بتصرفها هذا، تكون قد انضمت إلى كونغرس الولايات المتحدة في مقاطعة الاتحاد البرلماني الدولي.

ويوجد حتى الآن احترام تام للمبدأ الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في أنه لا يستطيع أن يجتمع إلا إذا دُعِي جميع أعضائه ومراقبيه، وإذا كُفل لممثليه الحصول على تأشيرات الدخول اللازمة للمشاركة في الاجتماع. وهذا المبدأ ساري المفعول تماما ولا يمكن تجاوزه. وتؤيد كوبا تأييدا تاما هذا المبدأ الأساسي من مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي والذي يجعل منه منظمة عالمية، وتكرر التأكيد على ضرورة مراعاته مراعاة كاملة.

ويشكر الوفد الكوبي جميع المشاركين في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي لرفضهم الفعال للقرار المتعسف التمييزي الذي اتخذته سلطات البلد المضيف للأمم المتحدة برفضها منح تأشيرات دخول لممثلي برلمانات وطنية معينة.

وأخيرا، يود الوفد الكوبي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر الدعوة التي قدمتها الجمعية الوطنية لسلطة شعب كوبا إلى جميع أعضاء ومراقبي الاتحاد البرلماني الدولي دون استثناء، على أساس المبدأ الذي بينته، وذلك للمشاركة في مؤتمرها الخامس بعد المائة الذي سيعقد في هافانا في الفترة من ١ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في مواجهة أعداد لا تحصى من التحديات، تمثل الديمقراطية وحكم القانون المبدأين الأساسيين الأكثر مدعاة للتمسك بهما، على النحو الذي اتفق عليه في إعلان قمة الألفية وإعلان ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي''.

وتكمن أهميتهما في حقيقة أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وعملية التمثيل هما العمود الفقري للنجاح في مواجهة هذه التحديات. وفي هذا الصدد يقدر وفد بلدي تقديرا عاليا الاتحاد البرلماني الدولي لإسهامه ليس في تعزيز المبادئ الديمقراطية داخل فرادى الدول فحسب ولكن لإسهامه أيضا في دعم مهام صعبة على كل جداول الأعمال الهامة على النطاق العالمي، مثل السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية ودفع تلك المهام إلى الأمام. ويشيد وفد بلدي أيضا بجهود الأمين العام كوفي عنان

لتحديد الأولويات فيما بين المهام المعلقة وتنسيق العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

لقد أوضح مؤتمر قمة الألفية الكثير من التحديات والمهام التي يواجهها المجتمع الدولي، والتي لا يمكن أن يحقق النجاح في مواجهتها إلا من خلال الدعم الواسع للشعوب وممثليها. ويرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر قدرة على النهوض بمعظم جدول أعمالها من خلال علاقات التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وتعمل حكومة جمهورية كوريا بالتعاون الوثيق مع مجلسها الوطني للوفاء بالتزاماتها بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في جميع المجالات، بما في ذلك دعمها المستمر لعمليات حفظ السلام ولا سيما في تيمور الشرقية.

وتقدم جمهورية كوريا دعمها الكامل للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي منذ أن أُدرج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونعتقد أن التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يكتسي أهمية خاصة، ضمن أمور أخرى، لتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم وحل مشاكل التخلف، وذلك بإشراك ممثليها على نحو مباشر في تنفيذ هذه البرامج العالمية.

لقد وصل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إلى مرحلة حاسمة في عام ٢٠٠٠. وأسعدتنا بشكل خاص النهاية الناجحة لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي عبَّر عن الإمكانيات الضخمة للعلاقات الإيجابية المستقبلية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ونلاحظ بسرور أن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي عقد بالتزامن مع الجمعية الألفية أكد المبادئ التوجيهية اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهنا وأكد أيضا على ضرورة زيادة مساهمة البرلمانات في أعمال الأمم المتحدة.

ونعتقد أن هذا المؤتمر أسهم إسهاما هاما في أعمال الألفية ككل. ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أن ”الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي“ التي اعتمدها المؤتمر توفر لنا منظورا للبرنامج العالمي يتمشى مع إعلان الألفية.

وعلى أساس هذا المنظور المشترك يرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يتمتعا بهذه الفرصة الواسعة التي أتيحت لهما لتنمية علاقات جوهرية بناءة تتجاوز الإعلانات. وفي هذا الصدد فإن البرامج العملية، مثل البرنامج الذي وضع بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة عدد من البلدان في جهودها لتطوير المؤسسات الديمقراطية، تستحق التشجيع. ونطلب إلى الأمين العام أن يستكشف المجالات الأخرى التي يمكن فيها تنفيذ برامج عملية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

لقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي بنجاح عملية تشجيع وضع معايير جديدة في مجالات نزع السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والبيئة والقضايا الجنسانية. ومع ذلك يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يلعب دورا أكثر أهمية في إنشاء نظم دولية جديدة، وذلك بتشجيع برلمانات الدول على أن تصادق على الاتفاقيات والمعاهدات التي تصدر في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن تنضم إلى الصناديق المختصة اللازمة لتنفيذ البرامج والالتزامات ذات الصلة.

ونلاحظ مع الارتياح التوسع المستمر في العلاقات المتبادلة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي منذ توقيع اتفاق التعاون في عام ١٩٩٦. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأسترعي الانتباه إلى الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي هنا في نيويورك. وبصفة خاصة لإسهامه في أحداث الألفية.

وفي أعقاب الاختتام الناجح لقمة الألفية، تواجهنا الآن مهمة بالغة الأهمية تتمثل في كيفية أن نترجم على أفضل وجه نتائج قمة الألفية إلى حقائق. لقد شاركت حكومة بلدي في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لأنها تعتقد أن التعاون القوي بين الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية، من ناحية والاتحاد البرلماني الدولي من ناحية أخرى، سيسهم بالفعل في تحقيق أهدافنا المشتركة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوفد الهند لعرضه مشروع القرار.

واسمحوا لي في الختام أن أجدد التزام جمهورية كوريا بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وبقضية جعل عملنا في الأمم المتحدة أكثر قربا إلى الشعوب.

السيد فاسالو (مالطة) (تكلم بالانكليزية): منذ عشرة أسابيع شهدت هذه القاعة مناسبة خاصة تمثلت في عقد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. إذ اجتمع هنا عشية مؤتمر قمة الألفية برلمانيو العالم الذين تماثل شرعيتهم في التكلم بالنيابة عن ناخبيهم الشرعية التي ندعيها نحن ممثلي الحكومات.

وخلال بضعة أيام كنا ندخل هذه القاعة لنجد مقاعدنا مشغولة بأفراد، على الرغم من أن وجوههم مألوفة لدينا، فإنهم نادرا ما يشرفون هذه القاعة، ولنجد وجوها ترتبط لدينا بمسارحنا السياسية المحلية مع تبادلات للكلام ذات طبيعة أكثر حدة عما اعتدناه هنا في الأمم المتحدة.

لقد تجمع رؤساء البرلمانات الوطنية وأعضاء البرلمانات في هذا المبنى للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن المفاهيم التي جذبت الانتباه فيما بعد في قمة الألفية. لقد أعربوا بالفعل عن وجهات نظرهم ونحن ممتنون لهذا.

بيد أن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية كان له هدف آخر، فقد نجح في وضع عدد من المفاهيم في المقدمة. أولا، الصلة بين ما نفعله هنا وما يُطلب من البرلمانيين أن يفعلوه في بلادهم في ظروف مشابهة. وينبغي أن نتجنب الإيحاء بأن أيا من الأمم المتحدة، أو البرلمان الوطني أكثر أهمية من الآخر في مواجهة التحديات الدولية. فهذا العمل يماثل مناقشتنا لما إذا كانت الحكومة الوطنية أكثر فعالية من الحكومة المحلية في تحسين حياة الأشخاص العاديين. والحقيقة أن أيا منهما لا يستطيع أن يقدم نتائج تدعو إلى الارتياح بدون التعاون والدعم من الطرف الآخر.

ويمكن للدبلوماسيين أن يحصلوا على انطباع بأن الوصفات التي تستنبط هنا في هذه القاعات لا يمكن أن توفر بالفعل حلولا داخلية، إلا إذا نظرت البرلمانات الوطنية إلى الصورة الكبيرة وأصبحت أقل استغراقا في المنظورات المحلية.

ومن ناحية أخرى فإن البرلمانيين الوطنيين كثيرا ما يتبرمون من الحلول التي تصدر عن المحافل الدولية لعدم ارتباطها بالحالة في أرض الواقع وللطريقة التي تتعارض فيها أحيانا مع المصالح الوطنية المنظورة.

ويرى وفدي أن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لرؤساء البرلمانات أدى لإبراز الصلة التي تربط في كثير من المجالات بين جداول أعمالنا هنا في الأمم المتحدة وفي هيئاتنا التشريعية الوطنية، وأهم من ذلك، أنه لا يمكن التوصل لحلول كثير من التحديات التي نواجهها إلا عن طريق تحسين التفاهم المتبادل والتعاون بين هاتين الهيئتين القائمتين على التمثيل النيابي. وثمة تقسيم للعمل ينبغي احترامه رغم ذلك، وهو يستند إلى الاختلاف في طابع هاتين المؤسستين.

وأدى مؤتمر الرؤساء غرضا آخر كذلك بتوجيهه الاهتمام إلى طرق العمل في برلماناتنا الوطنية والمقابلة بينها وبين الطرق التي نستخدمها هنا في الأمم المتحدة. ولعل هناك دروسا تستفاد منها – ولا أشير هنا فقط إلى المواظبة التي يحسد عليها مؤتمر الرؤساء والتي نجح في إظهارها خلال

إجراءاته. فالهيئات البرلمانية الوطنية، شأنها شأن الأمم المتحدة، هي جمعيات لممثلين نيابيين، تقع على عاتقهم مسؤوليات شاقة تجاه أعداد كبيرة من الناس الذين كثيرا ما يعتمدون عليهم في ضمان حقوقهم وحرياتهم وأرزاقهم. ومع ذلك فالاختلافات بين ممارسات هذه المنظمة وممارسات برلماناتنا الوطنية واضحة نوعا ما. فبينما لا يقل برلمانيونا دون شك عنا في القدرة على تعذيب بعضهم بعض بالخطب التي لا تنتهي، تتمتع الجمعيات التشريعية في كثير من أعمالها بمزيد من الرغبة في الإسراع بالإنجاز وبحافز أكبر للحسم والخروج باستنتاجات. وبينما يسأل الكثيرون منا أنفسهم لدى إعداد البيانات عما يجب أن تشمله خطبة لبلدنا في مسألة معينة، يبدو أن البرلمانيين يسألون أنفسهم عن الزاوية أو الحجة الجديدة التي يمكن أن يضيفوها إلى المناقشة، حتى ولو فعلوا ذلك لأغراضهم الخاصة.

وتشمل سلعة البرلمانات المتداولة التدابير التشريعية، ولكنها تشمل أيضا القرارات كما هو الحال في الأمم المتحدة. وتقرر الهيئات التشريعية مساندة كثير من الأفكار والمبادرات، ولكنها يندر أن تفعل ذلك بنفس الطريقة تماما عاما بعد عام. ومن الواضح أن الأمم المتحدة تواجه كثيرا من الحالات السياسية الحرجة والشواغل التي يلزم تأكيدها مجددا في كل دورة من دورات الجمعية العامة. ولكن هل يمكن أن يقال ذلك فعلا عن جميع مشاريع القرارات التي نطرحها على هذه الهيئة كل اثني عشر شهرا؟ ولماذا تشعر البرلمانات الوطنية بالارتياح لإصدارها مرة واحدة قرارات غير ملزمة، في حين ترى الأمم المتحدة من المهم أن تكرر ما تقوله عاما بعد عام لإثبات ما تريد؟ فثمة مجال بالتأكيد لأن تلقي الأمم المتحدة في مجموعها، والأعضاء المكونون لها، نظرة على الطريقة التي نستخدم بها منظمتنا التي لا غنى عنها، وربما لأن يكون لديها الاستعداد لاقتباس صفحة من صفحات هيئاتنا التشريعية.

وبغض النظر عن توفير الاتحاد البرلماني الدولي فرصة للأمم المتحدة لكي تعكف على عملية فحص ذاتي، فإنه مشترك في العديد من المبادرات القيمة. وتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يرحب به هذا الوفد ترحيبا صادقا يوضح بجلاء أن كثيرا من هذه المبادرات تقابل مسائل نعنى بها أيضا في الأمم المتحدة. وتكمن القيمة الإضافية لمشاركة الاتحاد في هذه المسائل في الإسهام الخاص الذي يمكن أن يقدمه نتيجة لطابعه الفريد ولعضويته غير العادية.

وبينما دأبت مالطة داخل نطاق الأمم المتحدة على تأييد المبادرات الرامية لتحقيق السلام والتنمية المتبادلة للمصالح الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كان الاتحاد البرلماني الدولي أول من وفر منبرا لإجراء حوار سياسي يقتصر على منطقة البحر الأبيض دون غيرها. وكانت مالطة من الدول التي اقترحت في أوائل التسعينات عقد مؤتمر لعملية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط داخل نطاق الاتحاد. وقد عقدت منذ ذلك الحين ثلاثة مؤتمرات برلمانية دولية معنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كان آخرها في مرسيليا في شهر نيسان/أبريل من هذا العام. وكما قال وزير الخارجية السيد جوزيف بورغ:

> ”لقد أعطانا تبادل الآراء بانتظام على مر السنين داخل نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط صورة واضحة عن السمات التي تؤدي إلى تفاهم مشترك بين الدول المطلة على شواطئه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية“.

وقد شجعنا نجاح هذه المؤتمرات على أن نقترح تأسيس هذه العملية التي نحاول الآن تحويلها إلى جمعية برلمانية

لدول البحر الأبيض المتوسط. وقد أقر المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي – الذي عقد في جاكرتا الشهر الماضي – إنشاء جمعية برلمانية من هذا القبيل في نهاية المطاف. ونرى أن إنشاء جمعية برلمانية لدول البحر الأبيض المتوسط ضمن نطاق الاتحاد البرلماني الدولي يمثل قفزة نوعية للأمام، تزود هذه المنطقة بتنظيم سياسي فريد، يضم جميع دول البحر الأبيض المتوسط على قدم المساواة في منتدى إقليمي خاص بها.

وبينما تواصل الأمم المتحدة أداء دورها في السعي لتسوية عدة مسائل قديمة ومحبطة في بعض الأحيان في حوض البحر الأبيض المتوسط، يمكن للتعاون مع منظمات من قبيل الاتحاد البرلماني الدولي وهيئاتها المتخصصة أن تزود الأمم المتحدة بفوائد لا تقدر بثمن لإكمال المحاولات التي تقوم بها.

ويؤيد وفدي بدرجة كبيرة مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى الكثيرة التي أشير إليها في البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده مالطة. وتواصل مالطة دعمها لمواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وهي لذلك تشترك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار الذي سنعتمده بعد قليل.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): تعرب البرازيل عن سرورها البالغ للمشاركة في هذه المناقشة. ولقد كان الاتحاد البرلماني الدولي لفترة تزيد الآن عن قرن من الزمان قوة إضافية في تعزيز التعاون والتفاهم فيما بين البرلمانيين من مختلف الأمم. والأمم المتحدة، شأنها شأن البرلمانات، معنية بالديمقراطية والمشاركة، والتفاوض والتمثيل النيابي.

وقد أظهر الاتحاد البرلماني الدولي بوضوح على مر السنين، في اضطلاعه بالولاية التي أسندها إليه المجتمع الدولي، أنه يشترك في الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها. ويساعد الاتحاد على تكثيف الحوار بين المجتمعات والأمم ومن ثم فهو مساهم رئيسي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، في مجالات يمتد نطاقها عبر طائفة عريضة من المسائل، تتراوح بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين السلام، والقضاء على الفقر، والأمن، وحقوق الإنسان. والتعاون بين الاتحاد وبين الأمم المتحدة طبيعي وضروري. ويتمثل مسعانا المشترك في استحداث نظام دولي أكثر استقرارا وأكثر عدلا.

ومشاركة المراقبين البرلمانيين في الجمعية العامة، على سبيل المثال، ممارسة برازيلية قديمة، تتيح لأعضاء الكونغرس، كما تفعل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، فرصة للتفاعل مع زملائهم من الجانب الآخر للمعمورة. وهذه نتيجة طبيعية للتفاعل الوثيق بين الشؤون المحلية والدولية. فالبيانات الموجزة للتجارة الدولية للبرازيل وتكامل اقتصادات أمريكا اللاتينية، وبخاصة توطيد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، كمجرد مثالين من المجال الاقتصادي، من الأمور التي تشغل في الواقع اهتمام أعضاء الكونغرس البرازيليين بصفة يومية. أما في المجال السياسي والقانوني، فالتزام البرازيل بنزع السلاح وعدم الانتشار ومشاركتنا في المفاوضات التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هي أيضا من الأمور المثيرة للاهتمام القوي لدى الكونغرس البرازيلي.

وقد غمرنا السرور لنتائج مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المعقود في الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والإعلان المعنون ”الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في عشية الألفية الثالثة“ إسهاما قيما للغاية في أعمال جمعية الألفية.

وتشرفت البرازيل بأن كانت من بين مقدمي مشروع القرار (A/55/L.20) المعروض على الجمعية اليوم. ونحن واثقون من أن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

سيصبحان أداتين أكثر فعالية لتقدم المجتمع الدولي وتنميته المشتركة في السنوات القادمة لو زيد التعاون بينهما توسعا وتعزيزا.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره القيّم حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/55/409.

ويولي وفد مصر أهمية خاصة للمشاركة في النقاش العام حول هذا البند الهام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

فمثلما تجمع الأمم المتحدة دول وحكومات العالم في عضويتها، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يضم في عضويته ممثلي شعوب العالم، الأمر الذي يجعله بحق الهيئة النظيرة للمنظمة على المستوى الشعبي ويسبغ على أعماله أهمية كبيرة وقيمة مضافة لها وزنها على المستوى العالمي.

وأود في هذه المناسبة التأكيد مجددا على الأهمية التي توليها مصر لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي كافة، ولإقامة أوثق العلاقات بين الاتحاد من ناحية، وبين الأمم المتحدة من ناحية أخرى، باعتباره محفلا هاما للتعبير عن إرادة ممثلي شعوب العالم بما يعكس آمالها وهمومها ويبرز ما توليه من أهمية للقضايا المختلفة.

ويرى وفد مصر أن توثيق تلك العلاقات مع الاتحاد البرلماني الدولي وفقا للقرارات والقواعد المعمول بها في المنظمة، هو أمر يتفق مع ما دعا إليه إعلان مؤتمر قمة الألفية الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر الماضي، من ضرورة توثيق التعاون مع الاتحاد في المجالات كافة، بما في ذلك مجالات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية، وغيرها من مجالات التعاون الحيوية لأعضاء الأسرة الدولية جمعاء.

ولقد تجلى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال استضافة المنظمة لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على هامش احتفالات الأمم المتحدة بقمة الألفية والألفية الجديدة. ولقد كان للإعلان النهائي الصادر عن ذلك المؤتمر أكبر المساهمة في رصد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم في مطلع الألفية الجديدة، وإلقاء الضوء على رؤية البرلمانيين لكيفية مواجهة تلك التحديات ومحاولة تطويعها لما فيه مصلحة المجتمع الدولي ككل. كما تضمن ذات الإعلان التأكيد على المبادئ السامية التي نتطلع لسيادتها في العلاقات الدولية مثل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

إن لدور الاتحاد البرلماني الدولي في التعبير عن إرادة شعوب العالم أهمية محورية تحتم علينا كممثلين لدول العالم التوقف عندما يصدر عن الاتحاد من قرارات، والعمل عن استخلاص نبض الشعوب ومواقفها التي تحملها تلك القرارات بين طياتها.

وفي هذا الصدد فإن وفد مصر يود الإشارة إلى القرار الهام الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي بأغلبية دولية ساحقة خلال اجتماعه في جاكارتا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي حول ضرورة إنهاء حالة التوتر في الشرق الأوسط، وحماية المدنيين الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، واستئناف مسيرة السلام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد تضمن القرار ذاته إدانة للأعمال الاستفزازية الإسرائيلية التي لم تراع حرمة المناطق الإسلامية المقدسة وأدت إلى تفجير الموقف في الأراضي المحتلة، كما أدان ذات القرار أيضا استخدام سلطة الاحتلال استخداما مبالغا فيه

للوسائل القمعية، مما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى وآلاف الجرحى من الفلسطينيين المدنيين العزل، بمن في ذلك القتلى من الأطفال الصغار. كما طالب القرار إسرائيل بإنهاء العمليات العسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، والالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتأكيد على انطباقية الاتفاقية المشار إليها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد جاء هذا القرار الذي أيده ما يقرب من ألف من ممثلي برلمانات العالم ليثبت مجددا أن الاتحاد البرلماني الدولي معبّر أمين عن صوت شعوب العالم، وناطق صادق بإدراكها بحسها المرهف لصوت الحق والعدل ورفضها للظلم والاحتلال.

وأود في ختام بياني بلادي التأكيد على تأييدنا لمشروع القرار المقدم للجمعية العامة حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/55/L.20، وندعو جميع الوفود إلى اعتماده بلا تصويت تأكيدا للحرص الذي توليه المنظمة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وإبداء للرغبة الصادقة في توثيق العلاقات بين المنظمتين في مختلف المجالات.

السيد تارابرين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي عقد في عشية مؤتمر قمة الألفية بيانا مقنعا للإمكانات القوية للدبلوماسية البرلمانية. وكما قال رئيس دوما (برلمان) الدولة الروسية وعضو اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر، السيد غينا دي ن. سيليزنيف في بيانه في المؤتمر، فإن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت عنصرا هاما في الحوار الدولي.

والمشرعون الوطنيون بالاتحاد البرلماني الدولي مستعدون، من خلال منظمتهم العالمية لأن يؤدوا دورا أكثر نشاطا في حل المشاكل المتعددة الوجوه التي تواجه البشرية في القرن الجديد. وواضح من تقرير الأمين العام (A/55/409) أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي يشمل اليوم طائفة كبيرة من القضايا التي تتوافق بشكل متزايد مع المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. وهذه القضايا تشمل الأمن والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وتحسين أوضاع المرأة، والحوار بين الحضارات.

ويحق لنا أن نعتز بمشاركة البرلمانيين الروس في شتى أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة في جزئها المتعلق بالأمم المتحدة. وإسهام الروس يتجلى بصفة خاصة في المجالات الهامة من عمل الاتحاد، كالحملة من أجل السلم والأمن العالميين والإقليميين، ولا سيما في منطقة البحر المتوسط؛ والشراكة بين الرجل والمرأة في السياسة؛ واجتماعات الأعضاء من النساء في البرلمانات.

وفضلا عن ذلك، فالمشاركة في أعمال الاتحاد طريقة هامة للبرلمان الروسي ليتعلم عن التجربة البرلمانية الدولية، وبناء المؤسسات الديمقراطية والسياسة الدولية. وقد كان للصلات الواسعة بين البرلمانات ومشاركة أعضاء البرلمانات في المحافل والمفاوضات الدولية، تأثير إيجابي في نوعية عمل دوما (برلمان) الدولة ومجلس الاتحاد فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدات الدولية. وقد صدق مشرعونا في السنوات الأخيرة على أكثر من ٢٥٠ اتفاقا دوليا شملت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة ستارت الثانية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

وحكومة الاتحاد الروسي تشجع النهج البناء والهام لأعضاء البرلمان بشأن الأنشطة الدولية وترحب بذلك النهج. وليس من قبيل الصدفة أن تضمن وفد الاتحاد الروسي إلى مؤتمر قمة الألفية، إلى جانب الرئيس فلاديمير بوتين، النائب الأول لرئيس دوما (برلمان) الدولة ل. ك. سليسكا، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية لدوما الدولة، د. أو. روغوزين.

وهدف إضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي الذي أعلن عنه في الإعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية يستحق دعمنا الكامل، ومواصلة المشاركة المحددة الهدف في أعمال الأمم المتحدة من منظمة غير حكومية فريدة من نوعها مثل الاتحاد البرلماني الدولي، ستزيد حتما من إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وذلك يعبر عن الجانب البرلماني للاتجاه الحالي نحو تعزيز دور المجتمع المدني في كل مجالات الحياة المعاصرة، بما في ذلك من خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يُسمع داخل هذه الحوائط صوت الشعب، وأولا وقبل كل شيء، صوت ممثليه المنتخبين، وبالتالي تشجيع اعتماد الحكومات الممثلة هنا قرارات سليمة وحكيمة. ولا ترى روسيا في زيادة التعاون بين الأمم المتحدة الاتحاد البرلماني الدولي آلية داعمة هامة لحسم المشاكل الدولية الصعبة فحسب، بل وسيلة أيضا لتعزيز الأمم المتحدة ذاتها وسلطة منظمتنا من خلال الإسهام الذي يمكن لأعضاء الجمعيات التشريعية أن يقدموه لأعمالها.

وفي الإعلان الختامي – ”الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة“ – أعلن رؤساء البرلمانات الوطنية دون لبس أن دور الأمم المتحدة هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأنه من الضروري أن يشكل حجر الزاوية لتعاون عالمي فعال وواسع النطاق. وذلك هو هدفنا المشترك، ونحن على قناعة بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيدعم تحقيقه. وذلك هو أيضا تقييمنا لمشروع القرار الذي تولى مندوب الهند عرضه. ونود أن نشارك في تقديم مشروع القرار ونأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وسنبت الآن في مشروع القرار A/55/L.20 بصيغته المنقحة شفويا.

وقبل البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرضه، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/55/L.20: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبوتان، وترينداد وتوباغو، وتونغا، والجزائر، وجزر البهاما، والجماهيرية العربية الليبية، وجورجيا، وزامبيا، والعراق، وغينيا، وفرنسا، وقيرغيزستان، وكولومبيا، ولبنان، ومدغشقر، ومنغوليا، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، والنرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.20، بصيغته المنقحة شفويا؟ اعتمد مشروع القرار A/55/L.20، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٩/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٢٦ من جدول الأعمال.

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق، للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن يدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سكاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن ممثل مصر استخدم هذه المناقشة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ليشن هجوما سياسيا على بلدي وأفهم أن قرار جاكارتا بشأن الشرق الأوسط لم يدن إسرائيل، وهو يدعو كلا الجانبين إلى العمل على وضع حد للعنف والعودة إلى التفاوض. وقبل أسبوعين لا غير، تفضلت مصر باستضافة مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي تم خلاله التوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني بشأن إنهاء

العنف – وهو اتفاق نحاول اليوم تنفيذه. وسلمت تلك القمة بأنه لا احتكار لأي من الجانبين لوضع الضحية، وأنه يجب على كلا الطرفين العمل على وضع حد للعنف. وقد تكلم هناك الرئيس مبارك، رئيس مصر، بالفعل عن ضرورة أن يعود كلا الجانبين إلى عملية السلام وأن يضعا حدا لدوامة العنف. وفي هذا الضوء، فإن عبارات ممثل مصر، التي تسعى إلى إعطاء فكرة سيئة عن إسرائيل، غير معبرة عن دور مصر المعلن والذي هو موضع تقدير عظيم بوصفها داعما وميسرا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وليس من شأن هذا التلاعب السياسي بقرار الاتحاد البرلماني الدولي في جاكرتا إلا تفويض الاتحاد، وهو منظمة تكن لها كل الأطراف في منطقتنا الاحترام.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى يحاول ممثل إسرائيل تغيير وتشويه الحقائق المتعلقة بتصاعد العنف في فلسطين، ويحاول تجنب توجيه اللوم عن الحالة إلى أحد. ويتجاهل ممثل إسرائيل الوقائع المدعومة بالوثائق التي تفيد بأن العنف جاء كنتيجة أو كرد فعل لزيارة استفزازية للمسجد الأقصى. وبعد ذلك ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية المدججة بالسلاح يوميا وكل ساعة تقريبا فظائع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين نساء ورجالا، وشيبا وشبابا، بمن فيه طلبة وطالبات المدارس الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات.

بل إن مما يثير الحيرة والالتباس في هذا الصدد، أن إسرائيل تتجاهل مسؤوليتها في هذا الشأن – وهي مسؤولية معروفة ومدعومة بالوثائق. وقد وجه مجلس الأمن، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي – على سبيل ذكر عدد قليل لا غير من الهيئات – بدون استثناء، اصبع الاتهام إلى المسؤولية الإسرائيلية في هذا الشأن.

هل من الممكن أن يكون المجتمع الدولي الممثل في هذه المحافل الدولية على خطأ، وأن تكون إسرائيل على حق؟ ويمكن لإسرائيل أن تضلل بعض الناس بعض الوقت، وكل الناس بعض الوقت، ولكنها لا يمكن أن تضلل كل الناس كل الوقت.

وأخيرا، من المهم أن تعمل إسرائيل مع شركائها الفلسطينيين على إحلال السلام – السلام الثابت والدائم إلى الأبد، الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والاحترام الكامل للحقوق المشروعة للفلسطينيين والاعتراف بها، بما في ذلك حق إنشاء دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد سكاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إنه لمسلك مفرط في المخادعة أن يصوغ الممثل المصري الكلام عن العنف الراهن في عبارات دينية، وأن يحاول وصف الأعمال الإسرائيلية بأنها تهديد لقداسة وسلامة العقائد الدينية الأخرى. إن العنف الراهن لا يتصل كلية بأي نزاع ديني، وأي محاولات لخلق علاقة من هذا القبيل هي اختلاق يهدف عمدا إلى توسيع الصراع، وزيادة حدة الانقسام الديني وإحداث توترات فيما بين الأديان بينما لا توجد أي توترات.

وأكثر المحاولات وضوحا لإثارة نزاع ديني هي الأعمال الأخيرة التي قام بها مسلحون فلسطينيون، اتخذوا عامدين مواقع في مؤسسات مسيحية أو بالقرب منها في قريت بيت جالا، ليوجهوا منها إطلاق النار على السكان اليهود في حي غيلو المجاور بمدينة القدس. وهذا الاستخدام المرعب لموقع ديني لا يقصد منه قتل أهداف يهودية فحسب، ولكن أيضا اجتذاب إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي في الرد، الذي سيدمر المعابد المسيحية ويشعل العالم المسيحي ضد الشعب اليهودي.

والتركيز الذي لا هوادة فيه، الذي ذكره الممثل المصري مرة أخرى، على الاستفزاز المزعوم الناتج عن زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلي أرييل شارون إلى جبل الهيكل ينشأ من دافع مماثل. فزيارة أحد السياسيين الإسرائيليين لأكثر المواقع اليهودية قداسة توصف مرارا وتكرارا وكأنها لا بد أن تكون بداهة إهانة للمسلمين، في محاولة أخرى لتوسيع الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتجسيده كصراع بين اليهودية والإسلام.

وللأسف لم يكن هذا هو المثال الوحيد فالنغمة التي تكرر كثيرا من قبل مختلف الناطقين العرب المحتجين على تهويد القدس يمكن أن تعتبر مضحكة من الناحية التاريخية لولا أنها خبيثة جدا، وتجديفية، ومجردة من الصفة الإنسانية بالنسبة لمن هم على الديانة اليهودية. إن القدس لا تحتاج إلى تهويد. فالمدينة مذكورة مئات المرات في الكتاب المقدس اليهودي، وهي الموضوع الرئيسي للشعائر اليهودية، وظلت موقعا للوجود اليهودي المتواصل طوال ٣ ٠٠٠ سنة.

وتكثر الأمثلة الأخرى. فقبر يوسف، في نابلس، بعد أن أُخلي مؤقتا بموجب اتفاق مع الشرطة الفلسطينية، دُمِّر بوحشية، وأحرقت أشياء شعائرية يهودية ودُنِّست. وبعد ذلك أعيد تخصيص الموقع كمسجد إسلامي. وكان كينس شلوم عال – إسرائيل، بالقرب من أريحا، هدفا لحريق فلسطيني. وتعرض قبر راحيل، بالقرب من بيت لحم، في مرات عديدة لوابل من نيران المدافع الآلية الفلسطينية.

هذه هي أنواع الأعمال الدينية الوحشية التي كانت ستتسبب في احتجاج ديني عنيف وإدانة على نطاق العالم لو أنها ارتكبت ضد أي دين آخر أو في أي مكان آخر في العالم. والإغلاق القسري لأكثر مواقع الصلاة قداسة في اليهودية، وهو الحائط الغربي، عشية عيد روش هاشانا النبيل، نتيجة لرشق الفلسطينيين للمصلين اليهود بالحجارة، يعادل إخلاء ميدان القديس بطرس في عيد ميلاد المسيح أو إغلاق كعبة مكة في ذروة أيام الحج.

ومع ذلك لا يزال الفلسطينيون يصرون على أن أعظم سخرية حدثت، وأفدح انتهاك لموضع مقدس، وأكثر استفزاز لا يغتفر، كان تلك الزيارة القصيرة التي قام بها سياسي إسرائيلي إلى أقدس موقع لشعبه.

ولا بد أيضا أن أرد على التصريحات الصادرة عن الممثل المصري فيما يتعلق بوفيات الأطفال الفلسطينيين أثناء أحداث العنف الأخيرة، والتي لقيت دعاية إعلامية واسعة. ولا يبدو أن السلطة الفلسطينية تسعى للأسف إلى استغلال هذه الوفيات لكسب العطف الدولي والدفع بأهدافها السياسية إلى الأمام فحسب، ولكن يبدو أنها تتعمد التعتيم على المحاولات الرامية إلى إثارة سؤال واحد ذي مغزى: وهو ماذا كان يعمل هؤلاء الأطفال في خط النار في المقام الأول؟

إن مما يثير الغثيان سماع مختلف الناطقين العرب يشددون على عدد الأطفال الذين قتلتهم إسرائيل، وكأنهم يقولون إن كل طفل مفقود هو في الواقع نصر للكفاح. ولا تكاد تكون هناك حاجة إلى ذكر أن هذا النشاط يمثل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية ومعايير السلوك المقبولة. وليست هذه إهانة لإسرائيل فحسب، ولكنها إهانة للأخلاقية الإنسانية برمتها وينبغي للمجتمع الدولي أن يدينها تماما.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، لقد تكلمت بالانكليزية، ولذا لم يفهم ممثل إسرائيل ما قصدت، على الرغم من أن اللغة كانت واضحة.

إن ممثل إسرائيل، كعادته، مرة أخرى، يقلب الحقائق، ويخلط الأمور، ويقوم بإقحام الدين، ثم يتهم الآخرين بذلك. وهذا ليس بجديد.

إن وفد مصر قد أشار إلى فقرتين في القرار الذي اعتمده المؤتمر الأخير لممثلي الاتحاد البرلماني الدولي بأغلبية ما يقرب من ١ ٠٠٠ - وأكرر ١ ٠٠٠ - برلماني دولي، ويمثلون سائر الثقافات المختلفة. والفقرتان المشار إليهما تطرقتا بالتحديد إلى اسم المسؤول الإسرائيلي الذي ذكره ممثل إسرائيل، وإلى أن سبب أعمال العنف هي الزيارة الاستفزازية للمسجد الأقصى. هذا ليس كلام مصر، ولكنه كلام ١ ٠٠٠ برلماني دولي.

وللأسف، سيدي الرئيس، فإن ممثل إسرائيل لم يقرأ القرار الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، ولكنه فقط أراد خلط الأمور، كما قلت، وقلب الحقائق. ولكن كما قلت بالانكليزية، إن ممثل إسرائيل لن يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت.

البند ٨ من جدول الأعمال

تنظيم أعمال الدورة الخامسة والخمسين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أتشاور مع ممثلي الدول فيما يتعلق بتمديد أعمال اللجنة الرابعة.

لعل الأعضاء يتذكّرون أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة التاسعة المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على توصية المكتب بأن تستكمل لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أعمالها في موعد غايته يوم الخميس ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. غير أن رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار أبلغني بأن اللجنة لن تكون قادرة على الانتهاء من أعمالها بحلول يوم الخميس ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وكما فهمت، سيتعين على اللجنة الاستمرار في عقد جلسات حتى يوم الجمعة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة حتى يوم الجمعة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.